تاريخ الإرسال: 12-11-2025 تاريخ القبول:05-01-2026

إصلاح المالية العامة وآفاق الاستدامة في سلطنة عمان:
(تقييم الخطط والبرامج ضمن رؤية عمان 2040)

Public finance reform and sustainability prospects in the Sultanate of Oman: (An assessment of plans and programs within Oman Vision 2040)

ملوكي عمر[1*]، وصيف فائزة خير الدين[2]

[1]جامعة تامنغست (الجزائر)، مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية، maloukiomar@univ-tam.dz

[2]جامعة غرداية (الجزائر)

ouciffaiza.khaireddine@univ-ghardaia.dz

(https://orcid.org/0009-0003-1700-6150)

الملخص:

هدفت دراستنا إلى عرض وتوضيح خطط وبرامج المالية العامة في سلطنة عمان، مرورا بخطط وبرامج الإصلاح المالي العام (2014-2019)، الهادفة للتخلص من العجز المالي العام الكبير الذي عانت منه سلطنة عمان للتكيف المالي منذ تراجع أسعار النفط في أواخر 2014، ثم الانتقال لخطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) التي حققت ضمنها سلطنة عمان نقطة الانطلاق لبدء وتحديد رؤيتها الإستراتيجية 2040 خصوصا ما تعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية العامة، لتنطلق بوادر الإصلاح المالي والاقتصادي بتطبيق البرنامج الوطني العماني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (2023-2025) المستمر حالياً، ومنه السعي لتنفيذ وبناء اقتصاد متنوع ومستدام ضمن ما حددته رؤية سلطنة عمان 2040 وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

*المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: سلطنة عمان؛ المالية العامة؛ رؤية عمان2040؛ الخطط والبرامج المالية.

تصنيف JEL: H00، O20 ، H50

Abstract:

This study aims to present and clarify the public finance plans and programs in the Sultanate of Oman, focusing on the public finance reform plans and programs (2014-2019), which aimed to eliminate the large public finance deficit the Sultanate has suffered from since the decline in oil prices in late 2014. This study then transitioned to the medium-term fiscal balance plan (2020-2024), which established the starting point for the Sultanate of Oman to launch and define its 2040 strategic vision, particularly with regard to economic and public finance reforms. This paved the way for the beginnings of financial and economic reform with the implementation of the Omani National Program for Financial Sustainability and Financial Sector Development (2023-2025), which is currently ongoing. This program seeks to implement and build a diversified and sustainable economy within the framework of Oman Vision 2040, reducing dependence on oil revenues.

Keywords: Sultanate of Oman; Public Finance; Oman Vision 2024; Financial Plans and Programs.

Classification JEL :H00, O20, H50

مقدمة:

تُعدّ المالية العامة أحد الركائز الجوهرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول، إذ تمثل الأداة الرئيسة التي تعتمد عليها الحكومات لتوجيه الاقتصاد الكلي وتوزيع الموارد وتعزيز التنمية، وفي هذا السياق، شهدت سلطنة عمان، خلال العقود الماضية، تطورات متباينة في إدارة المالية العامة، لاسيما في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط، التي تشكل المورد الرئيسي للإيرادات العامة . لسلطنة عمان، ومنذ إطلاق رؤية عمان2040، تسارعت وتيرة الإصلاحات المالية

الرامية إلى تعزيز الاستدامة، وتنويع مصادر الدخل، وتقليص الاعتماد على النفط، وترشيد النفقات.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على البرامج والخطط المالية العامة في سلطنة عمان، من خلال تحليل تطورها، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجهها، وتقييم أثرها على الاقتصاد الوطني العماني، وصولاً إلى تقديم مقترحات لتعزيز كفاءة واستدامة المالية العامة.

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

- **إلى أي مدى نجحت سلطنة عمان في تنفيذ برامج وخطط فعالة في مجال المالية العامة تُحقق التوازن بين الاستدامة المالية وتنفيذ المشاريع التنموية الاستراتيجية والمستدامة؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مصادر أكاديمية وتقارير رسمية صادرة عن المؤسسات العمانية ذات الصلة، بما في ذلك وزارة المالية، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، والبنك المركزي العماني.

وعليه؛ سنحاول الاجابة على الاشكالية من خلال المحاور الثلاث الرئيسية كما يلي:

المحور الاول يتضمن مفهوم المالية العامة وادوات السياسة المالية؛

المحور الثاني: يتضمن برامج وخطط التوازن المالي العام بسلطنة عمان؛

والمحور الثالث يوضح تشكل الإطار الإستراتيجي لرؤية عُمان 2040 للإصلاحات الاقتصادية والمالية.

أولاً– مفهوم المالية العامة وادوات السياسة المالية:

تُعرف المالية العامة بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يُعنى بدراسة الإيرادات والنفقات العامة، والسياسات التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال الموازنة العامة[1].

وتتمثل الأدوات الأساسية للسياسة المالية في الإيرادات العامة، وخاصة الضرائب، والإنفاق العام، سواء الجاري أو الاستثماري، إضافة إلى سياسة الاقتراض العام.[2].

تسعى نظريات إصلاح المالية العامة إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وعدالة توزيع العبء الضريبي، وعدم استدامة العجز المالي، وذلك ضمن أطر فكرية مختلفة تشمل المدرسة الكلاسيكية والكينزية وما بعد الكينزية[3].

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها أي حكومة في تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية ما يلي[4]:

عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، الجامعة المستنصرية، بغداد 2018، ص28

- تحقيق التوظف الكامل؛
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

وتتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

بناء على ذلك يتم التركيز على الأدوات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق العام، والتأثير على حجم الطلب الكلي، فكلما ازداد حجم الطلب الكلي دفع المنتجين لزيادة حجم التوظيف من العمالة ورأس المال والمواد الأولية، الأمر الذي يؤدي الزيادة الإنتاج وزيادة حجم الدخل الوطني للدولة.

ثانياً- برامج وخطط التوازن المالي العام بسلطنة عمان:

شهدت سلطنة عمان منذ السبعينيات اعتمادًا متزايدًا على الإيرادات النفطية، حيث شكّلت أكثر من 70% من إجمالي الإيرادات العامة لعقود[5].

كما شهدت أسعار النفط انخفاضاً مثلما حدث عامي 2014 و2020، بحيث واجهت سلطنة عمان تحديات مالية حادة تمثلت في عجز مالي كبير في الموازنة العامة[6] ؛ولهذا سعت سلطنة عمان إلى إصلاح مالي واقتصادي تدريجي من خلال:

1- برنامج وخطط الدعم لـ(2014-2019) بسلطنة عمان:

سعت حكومة سلطنة عمان إلى التكيف المالي منذ تراجع أسعار النفط في أواخر عام 2014، وقد أدت الجهود المبذولة في هذا الصعيد إلى خفض عجز الموازنة العامة لها مقارنة مع المستويات التي كان من الممكن أن يصل إليها هذا العجز في حال لم يتم اتخاذ تلك الإجراءات، حسبما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الآثار المالية التي حققتها جهود التكيف المالي من 2014-2019 بسلطنة عمان

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص9.

https://oman.om/docs/default-source/policies

ويظهر من الشكل أعلاه وحسب المؤشرات فإن حوالي 20 % من الأثار المالية التي حققتها جهود التكيف المالي قد جاءت من جانب الإيرادات غير النفطية، وساهمت هذه المبادرات خلال الفترة من العام 2014 إلى العام 2019 في تحقيق الآتي[7]:

- **زيادة مصادر الإيرادات غير النفطية:** بنسبة 17 % نتيجة تطبيق الضريبة الانتقائية، وتعديل ضريبة الدخل على الشركات ومراجعة رسوم الخدمات الحكومية؛
- **خفض مصروفات الوحدات الحكومية:** بنسبة 13% أغلبها تتعلق بالعقود والمشتريات؛
- **خفض المصروفات الاستثمارية:** خلال نفس الفترة بنسبة أكثر من 20 %وذلك من خلال تبني منهجية دقيقة لتقييم ومراجعة كافة تفاصيل المشاريع الجديدة قبل اعتمادها وإدراجها في الموازنة العامة للدولة؛
- **خفض الدعم الحكومي:** وحقق هذا الإجراء خفضا بما يقارب 50% في معدل الدعم الموجه لبعض الخدمات العامة بما فيها الوقود .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها سلطنة عمان على صعيد التكيف المالي، إلا أن الموازنة العامة للدولة واصلت تسجيل متوسط عجز سنوي بلغ3.3 مليار ريال عُماني ليصل العجز التراكمي إلى حوالي 20 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2019 والشكل التالي يوضح تطور هذا العجز:

الشكل رقم (02): العجز المالي لموازنة سلطنة عمان (2014-2019)

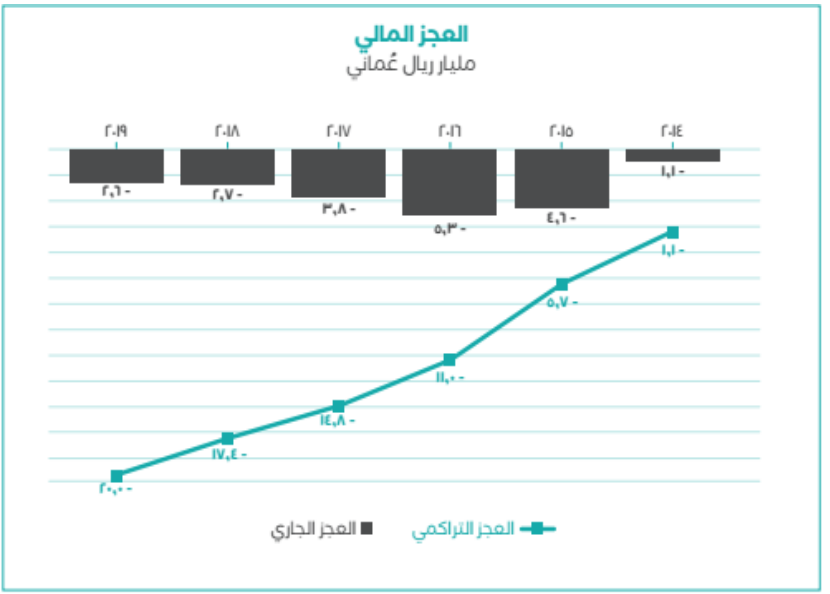

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص10

https://oman.om/docs/default-source/policies

ولتوفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة، فقد اعتمدت الحكومة العمانية بشكل كبير على الاقتراض من الأسواق الخارجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة حيث ارتفع من 1.5 مليار ريال عماني (60% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019، وقفزت كلفة خدمة الدين العام (الفوائد على القروض) عُماني من حوالي35 مليون ريال عماني في عام 2015 إلى 684 مليون ريال عماني في عام 2019 وتصل إلى ما يقارب المليار ريال عماني في عام2020 [8].

2- برنامج خطة التوازن المالي العماني متوسطة المدى (2020-2024):

تم إطلاق برنامج التوازن المالي متوسط المدى (2020-2024) كخطة عملية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام[9].

1.2. محتوى خطة التوازن المالي العماني متوسطة المدى (2020-2024):

تقوم خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)[10] على أساس التحكم في الوضع المالي الناجم عن هبوط اسعار النفط، وإدارة المخاطر المرتبطة بها، وللخروج من حالة التراجع المستمر للوضع المالي وما يستتبعه من تراجع في التصنيف الإئتماني لسلطنة عُمان، قامت الحكومة على توفير الإطار المالي الداعم لرؤية عمان 2040؛ ولتحقيق ذلك، تم تصميم خطة التوازن المالي العماني متوسطة المدى بناء على خمسة محاور بالإضافة لمراحل التطوير والجدول الزمني المعتمد لتحقيق برنامجها[11]:

1- دعم النمو الاقتصادي: ويتضمن مايلي:

- المبادرة (1) تحسين بيئة الأعمال.
- المبادرة (2) تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

2- تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية: ويتضمن

- المبادرة (1) تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية.
- المبادرة (2) تعزيز إدارة الضرائب والتحصيل الضريبي.
- المبادرة (3) تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- المبادرة (4) ضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع.

3- ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي: ويتضمن

- المبادرة (1) الشراء الاستراتيجي الحكومي الموحد.
- المبادرة (2) رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي.
- المبادرة (3) مراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الإنفاق.
- المبادرة (4) إعادة توجيه الخدمات العامة.

4- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية: ويتضمن

- تأسيس مجلس للحماية الاجتماعية يتبع مجلس الوزراء، يكون دوره الأساسي مركزية التخطيط للحماية الاجتماعية ومتابعة التنفيذ.

5- رفع كفاءة المالية العامة

- المبادرة (1) تحديث نظام الإدارة المالية العامة.
- المبادرة (2) تعزيز قدرات مكتب الدين العام ووحدة السياسات المالية الكلية.
- المبادرة (3) تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد.
- المبادرة (4) إنشاء السجل الوطني للأصول الحكومية.

وبوضع سلطنة عمان لخطة التوازن المالي (2020-2024) بعد الانتقال من الأثار المالية التي حققتها جهود التكيف المالي لبرنامج وخطط الدعم السابقة من (2014-2019)، أظهرت الدولة ملامح هاته الخطة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(01): ملامح خطة التوازن المالي لـ(2020-2024) بسلطنة عمان

السنة	2020 (تقديرات اولية)	2021	2022	2023	2024
إجمالي الإيرادات الحكومية المستهدفة (مليون ريال عماني)	8,600	9,280	10,211	11,538	12,095
إجمالي الإنفاق الحكومي المستهدف (مليون ريال عماني)	12,660	12,482	12,798	12,639	12,632
العجز المالي بعد تنفيذ الخطة (مليون ريال عماني)	*-4,060	-3,202	-2,587	-1,101	-537
نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي	-15.80%	-11.50%	-8.80%	-3.60%	-1.70%
نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات	28%	35%	36%	35%	35%

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص18

https://oman.om/docs/default-source/policies

كما تشتمل محاور الخطة المالية متوسطة المدى (2020-2024) ضمن مبادراتها التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية في الأجل المتوسط وسيتم تطبيق مبادراتها خلال الفترة 2020-2024، ويتوقع ان تؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة لسلطنة عمان بشكل تدريجي ليصل إلى 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، والتي يعتبر الوضع المالي عندها في الحدود الامنة [12].

وستحقق خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) حسب المؤشرات المالية الأخرى في تحقيق مستهدفات رؤية عمان2040، كما هو موضح في الشكل البياني:

الشكل رقم (03): خطة التوازن متوسطة المدى (2020-2024) الممكنة لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040.

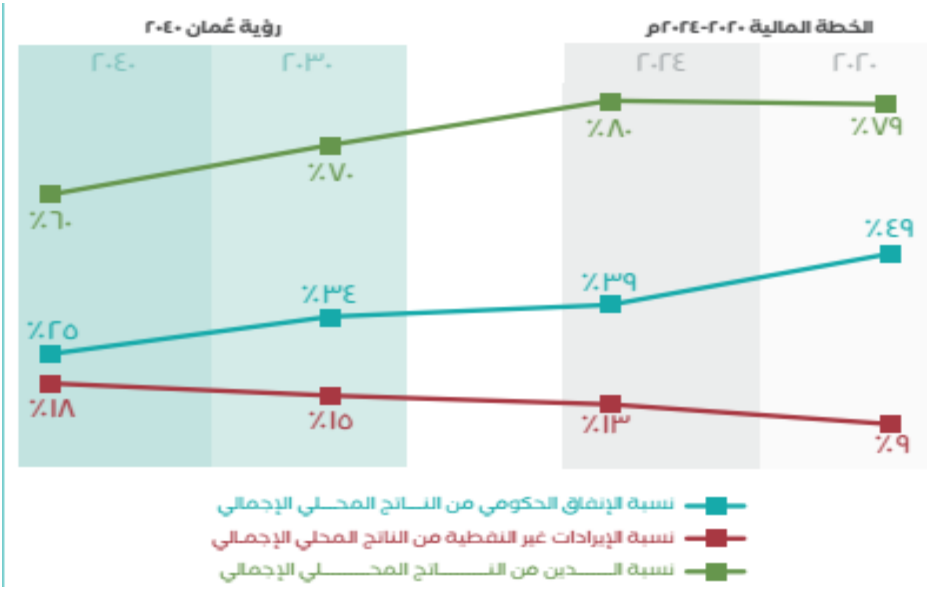

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص18

https://oman.om/docs/default-source/policies

2.2. رفع كفاءة الإدارة المالية العامة عبر تنفيذ برنامج خطة (2020-2024):

قامت الحكومة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة تمهيدا لبدء العمل في تنفيذ الخطط المنبثقة من رؤية عُمان 2040، الأمر الذي سيساهم في تسهيل إجراءات حوكمة الاداء الحكومي وتعزيز كفاءة الإدارة المالية ورفع قدرة الحكومة على التّكيف مع المتغيرات المالية والاقتصادية، ومن اهم المبادرات[13]:

- تحديث وتطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System) والذي سيساهم في تحسين آليات إعداد الموازنة وضبط الإنفاق .
- تعزيز قدرات مكتب إدارة الدين العام ووحدة السياسات المالية الكلية .

– مبادرة تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد .

– إنشاء السجل الوطني للأصول، وتعزيز إدارة الأوقاف[14].

3– البرنامج الوطني العماني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (2023–2025):

أطلق حسب توجيهات السلطان هيثم بن طارق لتنفيذ برامجه ابتداء من جانفي 2023 ولمدة ثلاثة أعوام برنامج وطني عماني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي بسلطنة عمان[15]؛

1.3. تفصيل الخطة الزمنية لعمل برنامج الاستدامة المالية العماني (2023–2025):

تظهر هاته الخطة الزمنية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الخطة الزمنية لعمل البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (2023–2025):

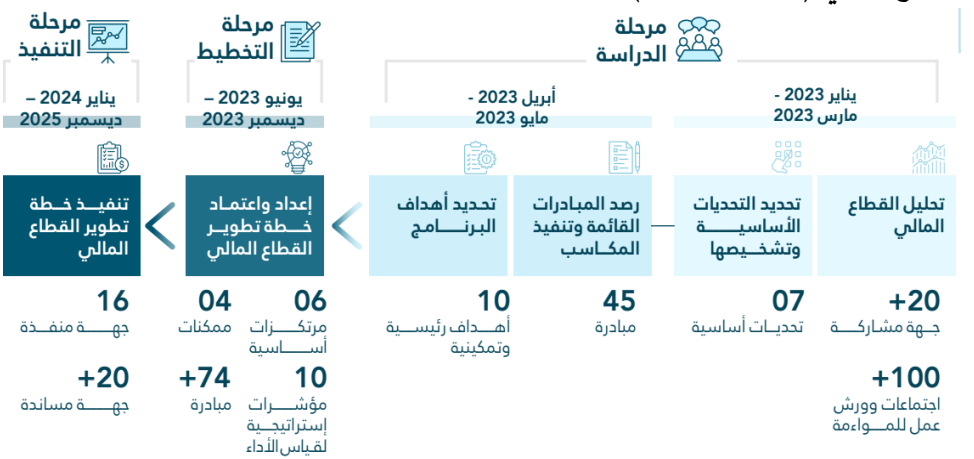

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة تطوير القطاع المالي، البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، 29 جانفي 2024، ص4

https://www.mof.gov.om/financial-sustainability

2.3. نتائج مراحل عمل البرنامج(2023-2025):

في مرحلة دراسة الوضع الراهن للقطاع المالي حدد البرنامج مجموعة من التحديات أهمها[16]:

- محدودية الخدمات والمنتجات التمويلية التي تتناسب مع الفئات المختلفة.
- محدودية الكوادر البشرية الوطنية العمانية المتخصصة والمؤهلة في القطاع المالي.
- تركز التمويل على قطاعات تقليدية بدلاً من توجيهيه إلى قطاعات التنويع الاقتصادي المستهدفة في الخطة الخماسية.
- الحاجة إلى تحديث المنظومة القانونية والتشريعات المرتبطة بالقطاع المالي.
- غياب مقومات الحصول على فرص استثمارية جديدة مرتبطة بالتقنية المالية والتمويل المستدام.
- ضعف مستويات السيولة في سوق رأس المال وبالتالي تحجيم دوره كخيار تمويلي مساند للتنمية الاقتصادية.
- محدودية دور قطاع التأمين كممكن حقيقي للقطاعات الأخرى.

3.3. أهداف الميزانية العامة لدولة سلطنة عمان عام 2025:

في السنة الاخيرة 2025-السنة الحالية- من البرنامج (2023-2025) تظهر اهداف الميزانية العامة حسب ما حددته الحكومة العمانية كما يحدد ها الشكل التالي:

الشكل رقم(05): أهداف الميزانية العامة لدولة سلطنة عمان عام 2025:

المصدر: OMAN MOF,Budget Oman 2025,

https://www.instagram.com/p/DEUPMooq_KN/

ثالثاً- تشكل الإطار الإستراتيجي لرؤية عمان 2040 للإصلاحات الاقتصادية والمالية:

تشكل الاستدامة المالية لسلطنة عمان أحد أهم ممكنات رؤية عمان 2040 وتعتبر أولوية ملحة لضمان تطبيق الرؤية على أرضية صلبة، حيث يهدف تحقيقها إلى تعزيز القدرة على التكيف مع الأوضاع المالية والمتغيرات الاقتصادية المستقبلية، وضمان الكفاءة المالية للسلطنة والقدرة على توفير المتطلبات المالية اللازمة للتطبيق [17].

تهدف استراتجية رؤية عمان 2040 إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية[18].وتتحدد الاستدامة المالية من خلال تحديد كل من: (المؤشرات وأولويات رؤية سلطنة عمان المرتبطة بالإستراتيجية المالية، المؤشرات الإستراتيجية لقياس الأداء، تطوير منظومة التمويل الأخضر /المستدام وتوفر قطاع مالي مرن) موضحة كما يلي:

1- أبرز مؤشرات رؤية عمان 2040 حسبما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أبرز مؤشرات رؤية عمان 2040

المصدر: وثيقة الرؤية، رؤية عمان 2040، سلطنة عمان، ص10
https://www.mof.gov.om/UploadsAll/Homepage/1683179433240Vision_Documents_Ar.pdf

2- أولويات رؤية سلطنة عمان المرتبطة بالإستراتيجية المالية:

وتتضمن الرؤية الإستراتيجية 2040 لسلطنة عمان أربع أولويات من بين اثني عشر أولوية تعتبر الأكثر ارتباطا بالإستراتيجية المالية لسلطنة عمان، وقد تم بناء عليها صياغة خطة التوازن المالي متوسطة المدى وتتمثل هذه الأولويات في[19]:

- التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
- القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي.
- حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع.
- الرفاه والحماية الاجتماعية.

3- المؤشرات الإستراتيجية لقياس الاداء:

قدم ضمن خطة تطوير القطاع المالي وتحقيق البرنامج الوطني العماني للاستدامة المالية عدة مؤشرات لقياس الاداء نخلصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): المؤشرات الإستراتيجية لقياس الاداء:

المرتكزات	المؤشرات الإستراتيجية لقياس الأداء	الجهة المسؤولة	خط أساس 2022	مستهدف 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
توفير الخيارات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة الإقراض البنكية	البنك المركزي العماني	%3.7	%5.5	%9.7	%30
توجيه التمويل للقطاعات المستهدفة	نسبة الإقراض للقطاعات المستهدفة من إجمالي محفظة الإقراض البنكية	البنك المركزي العماني	%10	%15	%20	%35
تفعيل دور سوق رأس المال	مساهمة سوق الأسهم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الهيئة العامة لسوق المال	%19.5	%23	%30	%50
	مساهمة سوق الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	وحدة إدارة الدين العام الهيئة العامة لسوق المال	%11	%14	%20	%60
	معدل دوران الأسهم	بورصة مسقط	%10.4	%15	%20	%35
تعزيز الجاذبية للاستثمارات الأجنبية	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة	الهيئة العامة لسوق المال بورصة مسقط	%22	%24	%27	%35
تطوير منظومة التمويل الأخضر / المستدام	نسبة التمويل المستدام من إجمالي تمويل المشاريع المستدامة والأخضر المطلوب	البنك المركزي العماني الهيئة العامة لسوق المال	أقل من 1%	%50	%67	%100
تفعيل دور قطاع التأمين	مساهمة قطاع التأمين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الهيئة العامة لسوق المال	%1.2	%1.5	%2	%3.3
التقنية المالية	عدد الشركات والحلول الرقمية التي يتم ترخيصها في مجال التقنية المالية	البنك المركزي العماني الهيئة العامة لسوق المال	11	25	100	500
	عدد المعاملات غير النقدية (مليون)		239	628	جاري عمل الدراسة لتحديد المستهدفات	

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة تطوير القطاع المالي، البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، 29 جانفي 2024، ص12
https://www.mof.gov.om/financial-sustainability

4- تطوير منظومة التمويل الأخضر /المستدام:

يعكس تطوير القطاع المالي وتحقيق البرنامج الوطني العماني للاستدامة المالية السعي لتطوير منظومة تمويل عمانية للتمويل الاخضر والمستدام وتظهر أهم بوادر والتحديات أمام هذا التطوير كما يلي:

الشكل رقم (07): تطوير منظومة التمويل الأخضر /المستدام في سلطنة عمان

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة تطوير القطاع المالي، البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، 29 جانفي 2024. ص17.

https://www.mof.gov.om/financial-sustainability

نستخلص من الشكل اعلاه أن سلطنة عمان حددت أهم التحديات والمبادرات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات لتحقيق تمويل استراتيجي مستدام ومشاريع تنموية مستدامة بمؤشرات إستراتيجية تسعى لتحقيق التمويل الأخضر المستدام بخطة اساس بدأت بنسبة 1% للعام 2022 للوصول مستقبلاً لنسبة 100% أفاق عام 2040.

5- قطاع مالي مرن لرؤية عمان 2040

يعتبر القطاع المالي القطاع الاول المعني بتنفيذ المستهدفات الاستثمارية والاقتصادية للتمويل الإستراتيجي للمشاريع التنموية بسلطنة عمان لذا يجب ان يمتاز بالمرونة للتكيف مع بيئة الأعمال التنافسية والشديدة التغيير بتوفير منتجات وخدمات مالية متنوعة، وتتحقق هذه المرونة كما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (08): قطاع مالي مرن لتحقيق المستهدفات الاستثمارية والاقتصادية لرؤية عمان 2040

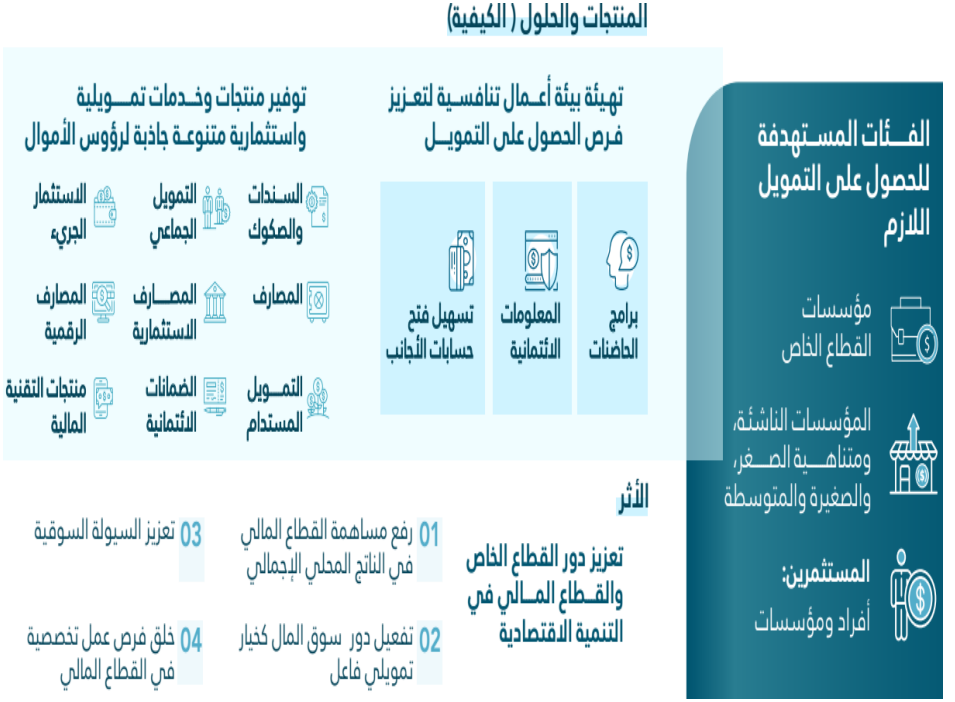

المصدر: وزارة المالية العمانية، خطة تطوير القطاع المالي، البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، 29 جانفي 2024، ص23

https://www.mof.gov.om/financial-sustainability

الخاتمة:

وفي الأخير نصل لخلاصة انطلاقا من أن سياسات إصلاح المالية العامة في أي دولة مهمة جدا لتحقيق التنمية والتنمية المستدامة، ومن بين هاته الدول سلطنة عمان التي سعت خطوة بخطوة نحو تحقيق الاستدامة المالية وتنمية المشاريع التنموية طويلة الامد المرتبطة بها، لقد تمكّنت سلطنة عمان من تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية الهيكلية التي أسهمت في تقليص العجز المالي وتعزيز الإيرادات غير النفطية، مما ساعد في تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة وحماية اقتصادها الوطني من التقلبات التي يشهدها سوق النفط العالمي.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات هيكلية مستمرة متعلقة تحقيق اهداف الخطط والبرامج التمويلية العامة المحددة مسبقاً بمدة زمنية، خاصة إنجاز الاولويات ونسبة فعالية أدائها الإستراتيجي للانتقال لتمويل مستدام (أخضر) في ظل بيئة اقتصادية تنافسية وشديدة التغيير، فضلاً عن تقوية الرقابة على الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات المالية والرقابة على تنفيذ برامج ومنتجات وخدمات القطاعات المالية المختلفة كالقطاع المصرفي وقطاع التأمين هذا الاخير الذي لعب دور ضعيف وليس دوره كممكن حقيقي وداعم للاستثمار في القطاعات الاخرى

التوصيات:

- ✓ استمرار التنوع الاقتصادي والمالي: يجب على سلطنة عمان تعزيز استثماراتها في قطاعات غير نفطية مثل السياحة، الزراعة، والصناعة التحويلية، بما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط ويحقق تنمية مستدامة.
- ✓ إصلاح نظام الدعم الحكومي: ينبغي إعادة هيكلة نظام الدعم الحكومي ليكون أكثر استهدافًا للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود، مع تعزيز برامج الحماية الاجتماعية التي تسهم في التخفيف من آثار تقليص الدعم.
- ✓ تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تقوية دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في ضمان الشفافية في تنفيذ السياسات المالية ومتابعة تنفيذ الميزانيات العامة بشكل دقيق وفعال، مع تخصيص برامج تدريبية للمسؤولين عن الإدارة المالية العمانية.

- ✓ تحفيز القطاع الخاص: ينبغي اتخاذ إجراءات تحفيزية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد العماني، مثل تقديم حوافز ضريبية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز بيئة الأعمال لضمان الاستدامة الاقتصادية.
- ✓ مواصلة تطوير النظام المالي: مما يعزز كفاءة جميع مكونات واجهزة القطاع المالي العامة والخاصة بسلطنة عمان.

المراجع:

1- النعيمي عبد الله. مبادئ المالية العامة. دار النشر: عمان، ،2019، ص12.
2- الزدجالي علي. السياسات المالية في دول الخليج. دار الفكر الاقتصادي، 2021، ص34.
3- الحارثي سعيد، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جامعة السلطان قابوس، 2020، ص57.
4- عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، الجامعة المستنصرية، بغداد 2018، ص28.
5- صندوق النقد الدولي. "تقرير سلطنة عمان لعام 2023". صندوق النقد الدولي، 2023.
https://www.imf.org/arabic
6- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. "تقرير سوق العمل 2022". المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عمان، 2022.
7- وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متسوطة المدى (2020-2040، ص9
https://oman.om/docs/default-source/policies
8- وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2040، ص10
https://oman.om/docs/default-source/policies

9- البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي. الوثيقة الاستراتيجية 2021-2024. وزارة المالية، سلطنة عمان، 2021.
10- وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص17
https://oman.om/docs/default-source/policies
11 - وزارة المالية، برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)
https://www.mof.gov.om/medium-term-fiscal-balance-plan-program
12 - وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص18
https://oman.om/docs/default-source/policies
13 - وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص31
https://oman.om/docs/default-source/policies
14 - وزارة المالية العمانية، برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)،
https://www.mof.gov.om/medium-term-fiscal-balance-plan-program
15 - وزارة المالية العمانية، خطة تطوير القطاع المالي، البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، 29 جانفي 2024، ص4
https://www.mof.gov.om/financial-sustainability
16- وزارة المالية العمانية، خطة تطوير القطاع المالي، البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، 29 جانفي 2024، ص5
https://www.mof.gov.om/financial-sustainability
17- وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024)، ص15
https://oman.om/docs/default-source/policies
18- وثيقة الرؤية، رؤية عمان 2040، سلطنة عمان، ص-ص: 1-52)

https://www.mof.gov.om/UploadsAll/Homepage/1683179433240Vision_Documents_Ar.pdf

19- وزارة المالية العمانية، خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) ، ص15

https://oman.om/docs/default-source/policies